

## 333817 التعليق على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أن مسائل القطع والنص والإجماع أكثر من مسائل الخلاف والاجتهاد

### السؤال

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "كتاب الاستقامة": "إن قال قائل: مسائل الاجتهاد والخلاف في الفقه كثيرة جداً في هذه الأبواب، قيل له: مسائل القطع والنص والإجماع بقدر تلك أضعافاً مضاعفة، وإنما كثرة أعمال العباد وكثرة أنواعها، فإنها أكثر ما يعلمه الناس مفصلاً، ومتى كثر شيء إلى هذا الحد كان كل جزء منه كثيراً، من ينظرها مكتوبة فلا يرتسם في نفسه إلا ذلك، كما يطالع تواريχ الناس والفتن وهي متصلة في الخبر فيرتسם في نفسه أن العالم ما زال ذلك فيه متواصلاً، والمكتوب شيء الواقع أشياء كثيرة، فكذلك أعمال العباد وأحكامها، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ذلك". فكيف ذلك وقد سمعت من أكثر من شيخ أن كثير من مسائل الفقه خلافية تفوق المجمع عليها؟ فقد أشكل علي هذا الكلام كثيراً، حيث من المعلوم إن مسائل الخلاف في الدين أكثر بكثير من المجمع عليها، فأرجو توضيح الأمر.

### ملخص الإجابة

مقصوده شيخ الإسلام رحمه الله بهذا الكلام :

أن المسائل التي يكثر وقوعها، ويحتاج الناس إليها كثيراً: معلومة بالنصوص من القرآن أو السنة أو الإجماع أو القياس الجلي .  
وأما المسائل الخلافية الاجتهادية فهي - وإن ظهر من حيث العدد أنها كثيرة في كتب الفقه- لكنها من حيث تطبيقها ، والحاجة إليها في الواقع : إنما هي قليلة جداً .

ولكن نظراً لجهل أولئك المتكلمين بالفقه ، وبالأدلة الشرعية : فإن الفقه عندهم هو المسائل التي اشتهر الخلاف فيها بين الأئمة ، فجعلوا الفقه كله ظنياً .

ويراجع للأهمية الجواب المطول

### الإجابة المفصلة

أولاً :

نعم ، هذا النص المنقول قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "كتاب الاستقامة" (60، 1/59).  
وإذا تأملنا كلامه السابق واللاحق للكلام المنقول زال الإشكال ، وفهم كلامه رحمه الله على الوجه الصحيح .

ثانياً :

هذا الكلام قاله شيخ الإسلام رحمه الله في معرض رده على المتكلمين من المعتزلة والأشعرية ومنتبعهم من الفقهاء الذين جعلوا العلم محصوراً في القضايا العقلية التي يقررونها، ويزعمون أن ما سوى ذلك فهو ظن، ليس علماً، حتى علم الفقه المبني على الكتاب والسنة جعلوه من الظنون.

فقال رحمه الله (1/47) :

“فصل مهم عظيم القدر في هذا الباب وذلك أن طوائف كبيرة من أهل الكلام من المعتزلة، وهو أصل هذا الباب، كأبي علي وأبي هاشم وعبد الجبار وأبي الحسين وغيرهم ومن اتبعهم من الأشعرية كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأبي حامد والرازي، ومن اتبعهم من الفقهاء يعظمون أمر الكلام الذي يسمونه أصول الدين، حتى يجعلوا مسائله قطعية، ويوهنوا من أمر الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال حتى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم.

وقد ربوا على ذلك أصولاً انتشرت في الناس حتى دخل فيها طوائف من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث لا يعلمون أصلها، ولا ما تؤول إليه من الفساد، مع أن هذه الأصول التي ادعوها في ذلك باطلة واهية، كما سنبينه في غير هذا الموضوع، ذلك أنهم لم يجعلوا الله في الأحكام حكماً معيناً حتى ينقسم المجتهد إلى مصيبة ومخطيء، بل الحكم في حق كل شخص ما أدى إليه اجتهاده، وقد بينا في غير هذا الموضوع ما في هذا من السفسطة والزندقة، فلم يجعلوا الله حكماً في موارد الاجتهاد أصلاً، ولا جعلوا له على ذلك دليلاً أصلاً، بل ابن البارقياني وغيره يقول: وما ثُمَّ أُمَارَةٌ فِي الْبَاطِنِ بِحِيثِ يَكُونُ ظَنٌ أَصْحَّ مِنْ ظَنٍ، وإنما هو أمور اتفاقية، فليس الظنون عنده مستندة إلى أدلة وأمارات تقتضيها، كالمعلوم في استنادها إلى الأدلة” انتهى.

فهو هنا يبين خطأهم في جعلهم علم الفقه علماً ظنياً، كما يبين خطأهم فيما بنوه على ذلك من أصول :

منها : قوله : إن الله ليس له حكم في الحوادث!

وإنما الحكم في حق كل شخص ما أداه إليه اجتهاده .

وبنوا على ذلك : أن كل مجتهد مصيبة .

وهذا لا شك أنه باطل .

فإن المجتهد إنما يجتهد ليصل إلى حكم الله، ثم ينقسم المجتهدون إلى مصيبة، أصاب حكم الله، ومخطيء لم يصب حكم الله، ولهذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم للمجتهددين إلى مصيبة ومخطيء.

فقال صلى الله عليه وسلم : «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» رواه البخاري (7352)، ومسلم (1716).

أفبعد هذا النص من النبي صلى الله عليه وسلم يقال : كل مجتهد مصيب؟!

ثم ينتقد شيخ الإسلام علومهم التي زعموا أنها يقينية قطعية ويدعون أنها علوم ضرورية ، فيبطل تلك الدعوى منهم بأنهم أكثر الناس اختلافا وكل طائفة منهم تدعي أن ما عندها من العلم هو علم يقيني ضروري ! بل الشخص الواحد منهم يتناقض ، فيثبت الشيء ونقيضه في نفس الوقت!

فقال رحمة الله (1/50) :

“ ومن فروع ذلك : أنهم يزعمون أن ما تكلموا فيه من مسائل الكلام هي مسائل قطعية يقينية ، وليس في طوائف العلماء من المسلمين أكثر تفرقا واختلافا منهم ، ودعوى كل فريق في دعوى خصميه الذي يقول إنه قطعى ، بل الشخص الواحد منهم يناقض نفسه ، حتى أن الشخصين والطائفتين بل الشخص الواحد والطائفة الواحدة يدعون العلم الضروري بالشيء ونقيضه ، ثم مع هذا الاضطراب الغالب عليهم يكفر بعضهم ببعض ، كما هو أصول الخوارج والروافض والمعتزلة وكثير من الأشعرية .

ويقولون في آخر أصول الفقه : المصيب في أصول الدين واحد ، وأما الفروع فيها كل مجتهد مصيب ”انتهى“.

ثم انتقل شيخ الإسلام إلى بيان بطلان قولهم : إن الفقه من الظنون ، وبين أنه أحق أن يسمى علما من علومهم التي يزعمونها علما .

فقال (1/54) : “ والمقصود هنا ذكر أصلين هما : بيان فساد قولهم الفقه من باب الظنون ، وبين أنه أحق باسم العلم من الكلام الذي يدعون أنه علم ، وأن طرق الفقه أحق بأن تسمى أدلة من طرق الكلام .

والأصل الثاني : بيان أن غالب ما يتكلمون فيه من الأصول ليس بعلم ولا ظن صحيح بل ظن فاسد وجهل مركب ”انتهى“.

والذي يعني هنا هو الكلام على الأصل الأول .

فقال (1/55) : “ الفقه هو معرفة أحكام أفعال العباد ، سواء كانت تلك المعرفة علما أو ظنا أو نحو ذلك .

ومن المعلوم لمن تدبر الشريعة أن أحكام عامة أفعال العباد معلومة لا مظنونة ، وأن الظن فيها إنما هو قليل جدا ، في بعض الحالات ، بعض المجتهدين .

فأما غالب الأفعال مفادها وأحداثها فغالب أحكامها معلومة ، ولله الحمد .

وأعني بكونها معلومة أن العلم بها ممكن ، وهو حاصل لمن اجتهد واستدل بالأدلة الشرعية عليها ، لا أعني أن العلم بها حاصل لكل أحد ، بل ولا لغالب المتفقهة المقلدين لأنهم ، بل هؤلاء غالب ما عندهم ظن أو تقليد ، إذ الرجل قد يكون يرى مذهب بعض الأئمة ، وصار ينقل أقواله في تلك المسائل ، وربما قدرها بدليل ضعيف من قياس أو ظاهر . هذا إن كان فاضلا ، وإلا كفاه مجرد نقل المذهب عن قائله ، إن كان حسن التصور فهما صادقا ، وإن لم يكن عنده إلا حفظ حروفه إن كان حافظا ، وإن كان كاذبا أو مدعيا أو مخطئا .

ولا ريب أن الحاصل عند هؤلاء ليس بعلم ، كما أن العامة المقلدين للعلماء فيما يفترونهم ، فإن الحاصل عندهم ليس علما بذلك عن دليل يفيدهم القطع، وإن كان العالم عنده دليل يفيدهم القطع .

وهذا الأصل الذي ذكرته أصل عظيم ، فلا يصد المؤمن العليم عنه صاد ، فإنه لكثرة التقليد والجهل والظنون في المنتسبين إلى الفقه والفتوى والقضاء ؛ استطال عليهم أولئك المتكلمون ، حتى أخرجوا الفقه الذي نجد فيه كل العلوم ، من أصل العلم ، لما رأوه من تقليد أصحابه وظنهم ”انتهى“.

وحاصل كلامه :

أن عامة أحكام أفعال العباد معلومة ، يستطيع المجتهد أن يصل إلى علمها إذا أدى الاجتهداد حقه ، لكن أكثر المتفقهة ليسوا مجتهدين ، وإنما رضوا لأنفسهم بتقليد أنتمهم ، فهو لا يليه لهم إلا الظن ، وبسبب هؤلاء المتفقهة استطال المتكلمون وأخرجوا الفقه من العلم ، لأنهم رأوا أكثر المشتغلين به يتكلمون عن ظن لا عن علم .

ثم ذكر رحمة الله مثالين يتضح بهما معنى كلامه :

المثال الأول : أشهر ما وقع فيه اختلاف بين الصحابة ، هو باب الفرائض (المواريث) كمسائل الجد والعمريتين ونحوهما .

ومع ذلك فأكثر مسائل هذا الباب قطعية معلومة بالنص من القرآن أو السنة أو الإجماع ، وما فيه من الخلاف - مع شهرته - هي مسائل لا تقع إلا نادرا ، فقد يفتني المفتى عشرات أو مئات المسائل ولا تعرض له مسألة واحدة من هذه المسائل المختلف فيها .

وهذا يعني أن مراده بأن أكثر مسائله قطعية أي : التي يكثر وقوعها، ويحتاج إليها الناس كثيرا.

فقال : ”فمن المعلوم أن من أشهر ما تنازع فيه الصحابة ومن بعدهم مسائل الفرائض ، كما تنازعوا في الجد وفروعه ، وفي الكلالة ، وفي حجب الأم بأخوين ، وفي العمريتين زوج وأبوان ، وزوجة وأبوان ، وفي الجد هل يقوم مقام الأب في ذلك ؟ وفي الأخوات مع البنات هل هن عصبة أم لا ، وفيما إذا استكملا البنات الثلاثين ولد ابن ، ونحو ذلك من المسائل التي يحفظ النزاع فيها عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وزيد وابن عباس وغيرهم من الصحابة ،

لكن أئمة هذا الباب خمسة عمر وعلي وابن مسعود وزيد وابن عباس .

إذا كانوا تنازعوا في الفرائض أكثر من غيرها ، فمن المعلوم أن عامة أحكام الفرائض معلومة ، بل منصوصة بالقرآن ، فإن الذي يفتني الناس في الفرائض قد يقسم ألف فرضية منصوصة في القرآن ، مجمع عليها ؛ حتى تنزل به واحدة مختلف فيها ، بل قد تمضي عليه أحوال [أي : سنوات] لا يجيء في مسألة نزاع .

وأما المسائل المنصوصة المجمع عليها : فالجواب فيها دائم بدوام الموتى ، وكل من مات لا بد لميراثه من حكم .

ولهذا لم يكن شيء من مسائل النزاع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود الموت والفرائض دائماً ، ومع أن كل من كان يموت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود الموت والفرائض دائماً ، ومع أن كل من كان يموت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه ما وضع قط مال ميت في بيت مال ولا قسم بين المسلمين ، كما كان يقسم بينهم الفيء ومال المصالح .

ولكن لما فتحت البلاد ، وكثرة أهل الإسلام في إماراة عمر : صار حينئذ يحدث اجتماع الجد والإخوة فتكلموا في ذلك ، وكذلك حدثت العمريتان فتكلموا فيها .

هذا مع أن علم الفرائض من علم الخاصة ، حتى إن كثيراً من الفقهاء لا يعرفه ، فهو عند العلماء به من علم الفقه اليقيني المقطوع به ، وليس عند أكثر المنتسبين إلى العلم ، فضلاً عن العامة ، به علم ولا ظن .

وذلك كالقضايا التجريبية في الطب : هي عند المجربيين لها والعالمين بها من المجربيين معلومة ، وأكثر الخانجين في علوم آخر ، فضلاً عن العامة : ليس عندهم علم ولا ظن ”انتهى“ .

ثم ضرب مثلاً آخر بمسائل الحيض ، وهي أشهر مسائل الخلاف التي كثرت بعد الصحابة رضي الله عنهم ، واختلفت فيها مذاهب الأئمة ، غير أن الخلاف إنما هو في المسائل النادرة التي قد لا تقع ، أو يكون وقوعها نادراً .

أما مسائل الحيض التي يكثر وقوعها فهي معلومة ، وليس مظنونة .

فقال : ”بل باب الحيض الذي هو من أشكال الفقه في كتاب الطهارة ، وفيه من الفروع والنزع ما هو معلوم ، ومع هذا أكثر الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال النساء في الحيض معلومة ، ومن انتصب ليقتني الناس : يفتتهم بأحكام معلومة متفق عليها ، مائة مرة ، حتى يفتتهم بالظن مرة واحدة . وإن أكثر الناس لا يعلمون أحكام الحيض وما تنازع الفقهاء فيه من أقله وأكثره ، وأكثر سنين الحيض وأقله ، ومسائل المتحيرة ؛ فهذا من أnder الموجود ، ومنى توجد امرأة لا تحيس إلا يوماً وإنما في ذلك حكايات قليلة جداً ، مع العلم بأن عامة بنات آدم يحضن ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) .

وكذلك متى توجد في العالم امرأة تحيس خمسة عشر يوماً ، أو تسعه عشر ، أو امرأة مستحاضة دائماً لا يعرف لها عادة ، ولا يتميز الدم في أولانه ؟ بل الاستحاضة إذا وقعت فغالب النسوة يكون تميزها وعادتها واحدة ، والحكم في ذلك ثابت بالتصوّر المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وباتفاق الفقهاء .

ونحن ذكرنا في الموت الذي هو أمر لازم لكل أحد ، وقل من يموت إلا وله شيء ، وفي الحيض الذي هو أمر معتاد للنساء ، وكذلك سائر الأجناس المعتادة مثل النكاح وتواضعه ، والبيوع وتوابعها ، والعبادات والجنابات .

فإن قال قائل : مسائل الاجتهاد والخلاف في الفقه كثيرة جداً في هذه الأبواب ؟

قيل له مسائل القطع والنص والإجماع : بقدر تلك ، أضعافاً مضاعفة ”انتهى“ .

وبهذا يتبيّن أن مقصوده رحمة الله بهذا الكلام :

أن المسائل التي يكثر وقوعها، ويحتاج الناس إليها كثيراً : معلومة بالنصوص من القرآن أو السنة أو الإجماع أو القياس الجلي .

وأما المسائل الخلافية الاجتهادية فهي - وإن ظهر من حيث العدد أنها كثيرة في كتب الفقه- لكنها من حيث تطبيقها ، وال الحاجة إليها في الواقع : إنما هي قليلة جدا .

ولكن نظراً لجهل أولئك المتكلمين بالفقه ، وبالأدلة الشرعية : فإن الفقه عندهم هو المسائل التي اشتهر الخلاف فيها بين الأئمة ، فجعلوا الفقه كله ظنيا .

قال (1/61) : "ولكن أولئك المتكلمون كان علم الفقه عندهم هو مسائل الحل والحرام ، وشفاعة الجوار ، والجهر بالبسملة ، وتنمية الإقامة وإفرادها ، والجمع بين الصالاتين ، وإزالة النجاسة ، والقود بالمثل ، وخيار المجلس ، والعوض بالعقد الفاسد ، والإجارة ، ونحو ذلك من المسائل التي شاع فيها النزاع" انتهى .

ثم بين رحمة الله أن علماء الشريعة يصلون إلى العلم بالأحكام ، بسبب علمهم بالأدلة الشرعية وفهمها ، ما لم يصل إليه غيرهم .

فقال (1/68) : "فقد يتكلّم بعض الأئمة في بعض المسائل بنوع من الظن ، مصيبة أو مخطئا ، وتكون معلومة لغيره بأدلة قطعية عنده ، وعند من علم كعلمه ، تارة بنص اختص بسماعه من الرسول أو من غيره ، وحصل له بذلك العلم لأسباب كثيرة في النقل .

وهذا كثير ، كما يكون لعلماء الحديث ، فإنهم يعلمون من النصوص ، ويقطّعون منها بأشياء كثيرة جدا ، وغيرهم قد يكذب بها ، أو يجزم بكذبها ، دع من يجهلها أو يشك فيها .

وتارة بفهم النصوص ومعرفة دلالتها ، فما أكثر من يجهل معنى النص أو يشك فيه ، أو يفهم منه نقائه ، أو يذهل عنه أو يعجز ذهنه عن دركه ، ويكون الآخر قد فهم من ذلك النص وعلم منه ما يقطع به .

وتارة بإجماع علمه من إجماعات الصحابة وغيرها .

ثم بعد ذلك : تارة بقياس قطعى فإن القياس نوعان : قطعى ، وظني ، كما في القياس الذي هو في معنى الأصل قطعا ، بحيث لا يكون بينهما فرق تأتي به الشريعة ، أو يكون أولى بالحكم منه قطعا .

وتارة بتحقيق المناط ، وهذا يعود إلى .. فهم معنى النص بأن يعرف ثبوت المناط الذي لا شك فيه في المعين ، وغيره يشك في ذلك ، كما يقطع الرجل في القصاص وإبدال المخالفات بأن هذا أقرب إلى المثل والعدل من كذا وغيره يشك فيه أو يعتقد خلافه وأمثال ذلك" انتهى .

ثم إن شيخ الإسلام رحمة الله لم يقل : إن مسائل الإجماع أضعاف مسائل الخلاف ، وإنما قال : "مسائل القطع والنح و الإجماع" ، فأدخل في كلامه ما ورد النص به ، مع أن كثيراً مما ورد به النص اختلف العلماء في حكمه ، إما لأن النص لم يبلغ بعضهم أو لغير ذلك

من الأسباب التي ذكرها رحمه الله في كتابه "رفع الملام عن الأئمة الأعلام".

فإذا عرفنا أن متون الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدر بالآلاف.

ينظر: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" لابن حجر (ص 662)، و"جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ص 9).

ثم ... إذا أضيف إلى ذلك القياس الصحيح على تلك النصوص، وما اشتهر من علماء الصحابة رضي الله عنهم ولم يعلم لهم مخالف؛ تبين كلامه، وتقرر على الوجه اللائق بمقامه، رحمه الله.

ولمعرفة الفرق بين المسائل الخلافية والمسائل الاجتهادية ينظر السؤال رقم: (70491).

والله أعلم.